



- الأخطاء الشائعة في تحقيق جرائم اختلاس المال العام وسبل تلافيها

عند تحقيق النيابة العامة في جرائم اختلاس المال العام، قد تقع بعض الأخطاء التي تؤثر على سلامة التحقيق. وتستلزم هذه الأخطاء التنبيه والتدارك لضمان صحة الإجراءات وكفاية الأدلة. فيما يلي بيان لأهم هذه الأخطاء وسبل تلافيها:

١. عدم إثبات الصفة الوظيفية للمتهم بشكل دقيق

طلب صورة رسمية من قرار التعيين أو النذب أو التكييف.

إثبات العلاقة بين الوظيفة وحياسة المال العام.

٢. القصور في بيان طبيعة المال المختلس وصفته كمال عام

- تحديد طبيعة المال المختلس بدقة.

- إثبات أن المال مملوك للدولة أو جهة عامة بمستندات.

- ضعف التحري في إثبات الركن المادي للجريمة

- جمع أدلة مادية مباشرة مثل المستندات والسجلات.

- طلب فحص محاسبي من خبير أو جهة رقابية مختصة.





- إغفال القصد الجنائي وعدم التحقق من نية التملك
- مناقشة المتهم تفصيلياً حول تصرفه في المال.
- بيان علمه بكون المال عاماً وأن حيازته له مؤقتة.
- 5. إغفال سماع أقوال شهود رئيسيين أو المتضررين
- سماع الشهود الذين لهم اطلاع مباشر.
- سؤال المسؤولين المباشرين عن الوقائع وإجراءات العمل.
- 6. ضعف التنسيق مع الجهات الفنية أو الرقابية
- طلب تقارير فنية من الجهات المختصة كالجهاز المركزي للمحاسبات.
- عرض الواقعة على خبير مالي متخصص عند تعقيد الأمور الحسابية.
- القصور في سؤال اللجان المشكلة لفحص الوقائع
- عدم الاكتفاء بالتقارير المكتوبة دون مناقشة أعضاء اللجنة.
- سؤال أعضاء اللجنة المحاسبية أو الفنية حول تفاصيل الفحص ووسائل الإثبات والنتائج المستخلصة.
- التأكد من فهم اللجنة لطبيعة الاتهام وحدود الفحص المطلوب منها.





- إغفال الإجراءات التحفظية
- اتخاذ إجراءات التحفظ على الأموال عند توافر دلائل جدية.
- النظر في أمر الحبس الاحتياطي عند توافر مبرراته القانونية.
- قصور في تكييف الواقعة قانونياً
- فحص كافة الأفعال المصاحبة (تزوير، إضرار، كسب غير مشروع).
- تحديد الوصف القانوني الدقيق بناءً على الوقائع الكاملة.
- ومجملًا لكي يكون التحقيق سليماً وقوياً في جريمة اختلاس المال العام، يجب على النيابة العامة:
 - استيفاء أركان الجريمة بشكل دقيق (صفة، مال، فعل، نية).
 - دعم ذلك بالأدلة المادية والفنية.
 - اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة.

